



يفعل أي شيء في هذا السياق اذا لم يكن هناك قراراً جدياً من الحكومة اللبنانية يهدف الى تخصيص امكانيات عالية بغية زيادة عدد المفتشين لدى وزارة العمل .

من ناحية أخرى، إن المؤسسة الوطنية للاستخدام التي تخضع لوصاية وزارة العمل والتي من أحد مهامها الأساسية القيام بالدراسات والأبحاث التي تؤدي الى رسم سياسة الاستخدام، دورها معطل وضعيفاً جداً وهي شبه مقفلة؛ فإن إحياء هذه المؤسسة يتطلب قراراً جدياً من الحكومة لأن وزير العمل لا يمكنه أن يفعل الكثير الا اذا كان هناك قراراً سياسياً جدياً نابع عن الحكومة يتعلق بذلك